



الشاذ والنادر عند ابن جني (ت 392هـ) في كتابه (الخصائص)

م.د كاظم جبار علك

مديرية التربية العامة في ميسان

اللغة العربية

المُستخلص:

البحث في تصنيفات الكلام العربي ، وفرز مستوياته ، و معرفة مدى قبولها أو رفضها بوصفها حُجّة للاستدلال على قواعد اللغة العربية ، وتأصيلها، إذ يُعدُّ ذلك ثمرة معرفية طيبة في كشف بيئة العقل النحوي وسبر مرجعياته الفكرية التي ينطلق منها في نشاطه البحثي والعلمي . ويأتي هذا البحث مسلطاً الضوء على مفردتي الشاذ والنادر من الكلام العربي المسموع عند عالم اللغة الفذ ابن جني للتعرف على موقفه منها كمادة يستدل بها على تأسيس قواعد النحو العربي .

الكلمات المفتاحية : الشاذ ، النادر ، الخصائص .

This study examines the classifications of Arabic speech, classifies its levels The anomalous and the rare in Ibn Jinni's (d. 392 AH) book (Al-Khasais)

Assistant Professor Kazim Jabbar Alak

Maysan General Directorate of Education

Arabic Language

Abstract:

This study examines the classifications of Arabic speech, classifies its levels, and determines the extent of their acceptance or rejection as a basis for deducing and authenticating the rules of the Arabic language. This is a valuable insight into uncovering the grammatical mind and exploring its intellectual references, from which it draws its research and scholarly activity. This study sheds light on the terms anomalous and rare from spoken Arabic speech, as used by the distinguished linguist Ibn Jinni, to understand his position on them as a source of evidence for establishing the rules of Arabic grammar

.Keywords: anomalous, rare, characteristics



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين.

يُعَدُّ السماع مفردة أساسية من أصول النحو العربي، فهو المرجعية الأم في تأصيل قواعد النحو العربي وأحكامه. والقياس هو الآخر من أصول النحو العربي، وقد تضمنت مفردتي السماع والقياس تصنيفات متنوعة كالمطرود والأكثر والكثير والشاذ والنادر.

وقد جاء هذا البحث مُسلطاً الضوء على مفردتي (الشاذ والنادر) في كتاب الخصائص لابن جني، وهي من المصطلحات التي يوصف بها بعض كلام العرب الذي أصلت عليه القواعد النحوية.

وكان الدافع لذلك هو بيان موقف ابن جني العالم النحوي الألمعي من هذه التصنيفات الواصفة لكلام العرب – وهي المفردات السماعية – ومعرفة مقدار قبوله لها في تأصيل القواعد النحوية، ومقدار إمكانية القياس النحوي عليها.

وقد رتب البحث كما يأتي :

- (1) الشاذ في السماع عند ابن جني.
- (2) الشاذ في القياس عند ابن جني.
- (3) النادر في السماع عند ابن جني .
- (4) النادر في القياس عند ابن جني .
- (5) النادر في التعرض والمعالجة عند ابن جني.
- (6) خاتمة البحث.
- (7)

التمهيد :

أولاً: الشاذ في اللغة والاصطلاح:-

الشاذ في اللغة:-

شذَّ منه يشذّ ويشذّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور ، فهو شاذ ، واشذّ غيره (1) .

والشاذ: ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك الى غيره ، وشذ الرجل إذا انفرد اصحابه ، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ (2) . وقال الفيروز أبادي : " اشذَّ جاء يقول شاذ الشيء، نحاه واقصاه" (3) وقال الشريف الجرجاني " الشاذ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرتة" (4) .

الشاذ في الاصطلاح :-

يقابله الاطراد و أصل مواضع (ط، ر، د) التتابع والاستمرار. وإمّا مواضع (ش ذ ذ) في كلام التفريق، والتفرد ،من ذلك قوله :-

يتركّن شذان الحصى جوافلاً أي ما تطاير وتهافت منه(5).



وشذ الشيء يَشْذُ وَيَشْذُ شذوذاً وشذاً ، واشذذته انا ، وشذذته أيضاً أشذه بالضم لا غير واباها الاصمعي وقال : " لا أعرف إلا شاذاً متفرق . وجمع شاذ : شذاذ " . وقال : " كبعض من مرّ من الشذاذ " فجعل أهل علم العرب ما فارق عليه بقية بابه ، وأنفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً (6) .

ثانياً:- النادر في اللغة والاصلاح :-

النادر في اللغة :-

نَدَرَ الشيء : إذا سَقَطَ ، وإنّما يقال ذلك لشيء سقط من بين شيء أو من جوف شيء ، وكذلك نادر الأشياء تندر (7) .

وندر : النون والبدال والراء أصل صحيح يدل على سقوط شيء أو إسقاطه . وندر الشيء : سقط (8) .

ونادر الكلام تندر وهي : ما شذّ وخرج عن الجمهور . واندره غيره أي : أسقطه ، ومنه النادر (9) .

والنادر : اسم فاعل من الفعل (ندر) ، وتدور معانيه اللغوية حول الشذوذ ، والسقوط ، والخروج (10) .

النادر في الاصطلاح :-

عرف القدماء والمحدثون النادر بتعريفات مختلفة (11) :-

النادر : ما قل وجوده سواء مخالفاً للقياس أو موافقاً له (12) .

"ما قل وجوده ، وأن لم يكن بخلاف القياس" (13) .

والنادر أقل من القليل (14) .

"الندرة حالة تلحق الوجوه الإعرابية ، والاستعمالات ، وهي تقابل الكثرة ، وتعني في مفهومها قلة الاستعمال (15) .

وقال السيوطي في الشوارد : " والشوارد جمع شاردة ، وأصل التشريد التفريق ، فهو من أصل باب الشذوذ " كما نقل عن ابن هشام في تقسيمه للاستعمال ، و " النادر أقل القليل " (16) .

والملاحظ إنّ اختلاف التعريفات يدل على أنّ النادر تتجاوزه دائرتان :-

الأولى : دائرة القلة التي تعني نقيض الكثرة.

الثانية : دائرة مخالفة القياس التي تعني نقيض المطرد ، وفي القياس وبالتالي يكون حكم النادر وجوب حفظه دون القياس عليه ، من غير النظر إلى الكم (17) .

أولاً :- الشاذ في السماع عند ابن جني (ت 392 هـ) :-

يُعدّ مبحث الشاذ والمُطرَد من أهمّ المباحث المرتبطة بأدلة النحو واصوله ، وغالباً ما كان يقرن ابن جني (ت 392 هـ) حديثه عن الشاذ مع المطرد ، وينظرّ لهما سوية باعتبارهما المادة اللغوية التي يستخلص منها القواعد والأحكام النحوية ، وعنهما توضح تلك الاحكام النحوية ، ومعالجتها القواعدية وتعليقاتها النحوية ،



ويعد ابن جني أول من تطرق الى دراسة مواقف النحاة في الشاذ والمطرود دراسة مستفيضة، وتوصل إلى تقسيم السماع – من حيث حكم كل من المطرود، والشاذ على أربعة اقسام :-

1-المطرود في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً، ومررت بسعيد. وهذا النوع في الغالب في أساليب العربية، وقواعد النحو مثل رفع الفاعل وينصب المفعول، وجر الاسم اذا دخلت عليه حروف الجر او اضيف، وهذا النوع حجة بالأجماع⁽¹⁸⁾.

2-المطرود في القياس، والشاذ في الاستعمال :- وذلك نحو الماضي من : يَذَرُ، وَيَدَعُ، وكذلك قولهم : "مكان مُبْقِل" هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأول مسموع أيضاً، قال أبو داود لابنه داود "يا بني ما اعاشك بعدي ؟" فقال داود:-

أعاشني بعدك وإِدِّ مُبْقِل
أكل من مودانه وأنسل

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة) : مكان مُبْقِل ، ومما يقوي القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً ، نحو قولك: عسى زيد قائماً او قياًساً ، هذا هو القياس غير إنَّ السماع بحظره، والاختصار على ترك الاسم ههنا وبذلك قولهم : عسى زيد ان يقوم، (وعسى الله ان يأتي بالفتح). [المائدة:52]⁽¹⁹⁾.

3-المطرود في الاستعمال ، الشاذ في القياس : نحو قولهم : اخوصَ الرمث، واستصوبت الأمر. اخبرنا ابو بكر بن الحسن عن احمد بن يحيى قال : " يقال استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء. ومنه استحوذ، واغيلت المرأة، واستوق الجمل، واستنيت الشاة⁽²⁰⁾ .

ووجه شذوذ هذه الأمثلة عن القياس: هو إنَّ القياس الجاري في كلام العرب ، إنَّه إذا تحركت الواو أو الياء بعد صحيح ساكن في (أفعل) و(استفعل) تنقل حركتها الى الساكن قبلها وتقلبان الفاء، فيقال في (أقوم) و(استقوم) : أقام واستقام⁽²¹⁾ ، وحكم هذا النوع وجوب اتباع ذات ما استعمل في ذلك، من دون أن يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره⁽²²⁾.

4-الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو، نحو :ثوب مصوون ،ومسك مدووف، وحكى البغداديون : فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردَّ غيره اليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيم استعماله فيه الا على وجه الحكاية⁽²³⁾.

وإنَّ وجه شذوذها في الاستعمال، إنَّ العرب لا يستخدمون الأحكام في الواوات لثقلها ، ومنها يفرّون إلى الياء في العادة فكَرَها اجتماعهما مع الضمة في مصوون⁽²⁴⁾.

وأما وجه شذوذها في القياس: هو إنَّ القياس المطرود في كلام العرب في صياغة اسم المفعول من الاسم الذي عينه واو أو ياء أن يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح غير مبيوع ، ومقوول، فيحلّ حملاً على فعله، فتُنقل حركة العين إلى الساكن قبله، فيصير : مبيوع، ومقوول، فيجتمع ساكنان (واو مفعول والعين، فتحدف واو مفعول)⁽²⁵⁾.

واعلم أنَّ الشيء إذا طرّد في الاستعمال وشذَّ عن القياس ، فلا بدَّ من اتباع السمع الواردة به نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يُقاس عليه غيره. ألا ترى أنَّك اذا سمعت : استحوذ واستصوب ادبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما. ألا تراك لا تقول في (استقام) : استقوم ،ولا في استساغ : استسوغ ، ولا



في (استبّاع): استبّي، ولا في (اعاد): اعود، لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم: اخوص الرمث. فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت منه العرب، وجريت في نظيره الى الواجب في امثاله. من ذلك امتناعك من: وذر، وودع؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن، ووعد لو لم تسمعهما. فأما قول أبي الاسود :-

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم قوله تعالى: "ما ودعك ربك وما قلى" [الضحى: 3]، فأما قولهم: ودّع الشيء، يدع - إذا سكن - فأتدع فمسوع مُتَّبِع، وعليه انشد بيت الفرزدق :-

وعضّ زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحت أو مُجَلَّف (26)

فمعنى (لم يدع) - بكسر الدال - اي لم يتدّع، ولم يثبت، والجملة بعد (زمان) في موضوع جر لكونها صفة له، والعائد منها اليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره: لم يدع فيه او لأجله من المال الا مسحت او مجلّف، فيرتفع (مسحت) بفعله و (محلّف) عطف عليه، وهذا امر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتذار ويحكى عن معاوية انه قال: "خبر المجالس ما سافر فيه البصر، واتدّع فيه البدن" (27). ومن ذلك استعمالك (أن) بعد (كان) نحو: كاد زيد ان يقوم، هو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس. ومن ذلك قول العرب: أقائم أخواك أم قاعدان؟ هذا كلامهما. قال أبو عثمان: "القياس يوجب ان تقول: أقائم أخواك أم قاعدٌ هما؟ إلا ان العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى. ويمكن القول إنّ ابن جني طور مصطلح المطرد، والشاذ تطويراً بديعاً جعل من السيوطي ينقل الباب كله تقريباً في كتابه المزهر (28) ويظهر من ذلك إلى أنّ ابن جني ينظر إلى نوعين من الشاذ:

الأول: الشاذ السماعي.

الثاني: الشاذ في القياس.

الاول: ابن جني وموقفه من الشاذ السماعي :-

السماع (النقل) يعرف بأنّه "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة" (29)، ويعد السماع أحد اصول النحو العربي، ومصادره الأساسية الذي أصلت على ضوءه القواعد النحوية، فهو المرجعية المعرفية للنحو العربي في التأصيل، واستنباط القواعد.

وقد لخص السيوطي مفردات السماع العربي، ومكوناته، إذ قال: "ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (ﷺ) أو كلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً من مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ لكل منها من الثبوت" (30).

المستوى الأول: موقف ابن جني من الشاذ في كلام العرب (نثراً وشعراً) :-



لم يذهب ابن جني مذهباً خالصاً في السماع، إذ مال إلى البصريين تارة، وإلى الكوفيين تارة أخرى، وقد رجح بعض الدارسين المعاصرين مثل الدكتور فاضل السامرائي ميله إلى المذهب البصري بقوله: "إنه وقف منه -السماع- موقف سائر النحاة البصريين" (31).

وقد اهتم ابن جني بالسماع اهتماماً كبيراً، وقد جاء ذلك واضحاً في كتابه "الخصائص" إذ تناوله في ابواب عديدة معتمداً على التمهيص والتدقيق (32). فقد كان ينقل عن العرب الفصحاء الذين ثبتت فصاحتهم، إذ كان يخشى أن يعمل كل الأعراب محط ثقة ما دام اللحن شاع بين الناس منذ أيام الرسول الكريم (صلى الله عليه واله وسلم)، لذلك يقول في باب "ترك الأخذ من أهل الوبر": "فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا تقوى لغته وتشيع فصاحته" (33). فقد كان يخير بنفسه من يرد عليه منهم فيقبل ما ورد به السماع ويرد ما لم يرد به سماع كما فعل مع الرجل الذي أناه يدعي الفصاحة، والابتعاد عن الضعف، إذ تلقى أكثر كلامه بالقبول إلى أن أنشده مره شعراً: يقول في بعض قوافيه اشأوها، وادواؤها فجمع بين الهمزتين واستأنف من ذلك ما لا أصل له" (34)؛ لأنه في الأصل لو التقت همزتان لوجب تغيير أحدهما، فكيف فإن الرجل قلب إلى الهمز ما لاحظ له من الهمز، وهنا تأكد ابن جني بعد هذا الرجل عن الفصاحة (35).

وقد امتنع ابن جني من الأخذ عن أهل المدن للحن الذي أصاب السنتهم، إذ قال: "وعلة امتناع ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط" (36)، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ منهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكما لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغته أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض علّة الفصاحة، وانتشارها لوجب رفضها، وترك تلقي ما يرد عنها. فابن جني يوسع دائرة السماع على نحو ما ذهب إليه نحاة الكوفة مع اشتراط الفصاحة (37).

وبالنظر إلى لغات العرب فقد اختلف ابن جني عن موقف البصرة في اشتراطهم ضوابط معينة في الأخذ من قبائل معينة، إذ يرى أن كل لغات العرب حجة وأن اختلفت، إذ قال في باب "اختلاف اللغات وكلها حجة": "أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحضره عليهم، إلا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقلبها القياس، ولغة الحجازيين في أعمالها، كذلك؛ لأن كل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به: (38)، وقد استعرض نماذج من لغات مختلفة لا هي قوية في القياس، ولا كثيرة في السماع، ولا بد من الأخذ بها مثل: تقول: "مررت بك والامال لك" قياساً على قول فتصاعه "المال" "ومررت به" ولا نقول (أكثر متكش) قياساً على لغة من قال: (مررت بكش، وعجبت منكس) (39).

وقد تناول ابن جني مسألة الرجل العربي الفصيح الذي يترك لغته وينتقل إلى لغة أخرى، فيشترط الفصاحة في قبول اللغة المنتقل إليها، وفي ذلك يقول: "أعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تنتظر حال ما انتقل إليه لسانه فانه كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصحية وجب أن يأخذ بلغته التي انتقل إليها، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها حتى كأنه إنما حضر غائب عن أهل اللغة التي صار إليها أو نطق ساكت من أهلها. فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها حتى كأنه لم يزل من أهلها" (40).

ومن النماذج السماعية الشاذة (شعراً ونثراً) التي تطرق إليها ابن جني باب (زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف)، من ذلك ما أنشده الإعرابي:-

كأنها أهله منها الذي أتتهلا

في داره تُقسم الأزواد بينهم



وروى لنا أبو علي بن الحسن علي بن سلمي (مُتَمَّن) وانشد بيض أتمن

وعذر من قال : اتمن، واتَّهَل من الأهل إنَّ لفظ هذا إذا لم يدغم يصير الى صورة ما أصله حرف لين ، وذلك قولهم في افتعل من الأكل : ابتكل ، ومن الأزرة : ايتزر . فاشبه حينئذ ابتعد في لغة من لم يبدل الفاء والتاء، فقال : اتَّهَل ، واتَّمن لقول غيره : ايتهل وايتمن ، واجود اللغتين (اقرار الهمزة)، قال الأعشى:

أبا ثبيت أما تنفك تأتكل

وكذلك ايتزر بأتزر (41) .

ومن النماذج السماعية الشاذة الأخرى ما نظّر إليه ابن جني في باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل، إذ قال : " هذا موضع يتهداه اهل هذه الصناعة بينهم ، ولا يستنكره – على ما فيه – أحد منهم ، وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في حنطى : فعنلى، فيقرأون النون ساكنة قبل اللام وهذا الشيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ، الا ترى صاحب الكتاب قال : " ليس في الكلام مثل قَنُو ، وعَنَلْ ، وتقول في تمثيل عُرُنْد : فُعُنْل ، وهو كالأول ، وكذلك مثل جَحَنَفَل : فَعَنَلْ ، ومثال عَرَنُقَصَان : فَعَنَلَانْ ، وهذا لابد أن يكون هو ونحوه مظهراً ، ولا يجوز إدغام النون في اللام في هذه الأماكن ؛ لأنَّه لو فُعِل ذلك لفسد الفرص " (42) .

ومن النماذج السماعية الشاذة التي يتطرق إليها ابن جني في باب (فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع)، إذ قال : " إعلم إنَّ الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما ما إذا أحتج إليه جاز إنَّ يراجع. والآخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأنَّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله. الأول منها: الطرف الذي يفارق الاسم المشابهة الفعل من وجهين: فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه وذلك كقوله (الناطقة الذبياني):-

جيشاً اليك قوادم الاكوار

فلتأتينك قصائد وليدفعاً

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح، نحو قوله: (ابن قيس الراقيات):

يصبحن الا لهن مطلب

لا بارك الله في الغواني هل

ومنه إظهار التحفيف كلحت عينه، وضرب البلد، وألَّ السقاء، وقوله :-

الحمد لله العلي الأجل

والثاني منهما: وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي المعتل العين، نحو: قام وباع وهاب وطل. فهذا لا يراجع أصله أبداً ، ألا ترى أنَّه لم يأت عنهم في نثر ، ولا نظم شيء منه مصصحاً، نحو : قوم وبيع ولا خوف ولا هيب ولا طول، وكذلك مضارعه، نحو: يقوم وبييع ، ويخاف ، ويهاب ، ويطول، فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هَيُّ الرجل من الهيئة فوجها أنَّه خرج مخرج المبالغة. فلحق بباب قولهم : قضوا الرجل، إذا جاء قضاؤه، ورسو إذا جاء رمية" (43) .

وقد اعترض ابن جني على إجماع العرب في عدّ (هذا حجر ضيّ ضرب) شاذاً، إذ قال : " ما رأيته أنا في قولهم : هذا حجر ضيّ ضرب، فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتألّ عن ماضٍ على أنَّه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون منه ، وأنَّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه. وأما أنا فعندي إنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير " (44) .



المستوى الثاني: موقف ابن جني من القراءات القرآنية الشاذة :-

لقد اتفق النحاة على صحة الاحتجاج بالقراءات القرآنية المختلفة يقول السيوطي: " فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم شاذاً قد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية فيما لم يخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه" (45).

وكان ابن جني يرى أن الشاذ قد يكون مساوياً في الفصاحة للمجتمع عليه، ومدعوماً بالرواية التي تثبت صحته ورسوخه، فلا يجب على هذا الأساس رده أو الغض منه، ومن ذلك قوله: " إلا أنه مع خروجه عنها -عن القراءات السبع - نازلة بالنقطة إلى قرائه محفوفاً بالروايات من إمامه، وآرائه، ولعله أو الكثير منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه" (46).

فابن جني يحرص على أن يبين سبب قبول الشاذ فضلاً عن دعم الرواية له، فيرى أن من أقوى الأسباب روايته عن الرسول الأكرم (ﷺ)، ولأن الله أمر بالأخذ عنه يقول: " ومعاذ الله وكيف يكون هذا- رفض الشاذ- والرواية تنتمي إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والله تعالى يقول: " وما آتاكم الرسول فخذوه" [الحشر: 7] (47) فابن جني يقف من القراءات موقفاً مشابهاً لموقف سائر النحاة وإن كان يختلف عنهم أحياناً في توجيهه، وتخريج طائفة من القراءات لم يرتضوها، ويقف موقفاً أقرب إلى الاعتدال من غيره كما يبدو في كتاب (المحتسب أو الخصائص - إذ ذهب إلى تضعيف قراءة من القراءات السبع وإنكارها وردها وسواها من القراءات المعتمدة، من ذلك: قراءة أبي عمرو ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو " مالك لا تأمنا على يوسف" مختلساً لا محققاً وكذلك قوله تعالى " أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى" [القيامة: 4] مخفي لا مستوفي، وكذلك قوله تعالى: " فتوبوا إلى بارئكم" مختلساً غير ممكن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة (48).

وما جاء في قراءة عاصم "وقيل من راق" ببيان النون من (من) فمعيب في الإعراب، معيب في الإسماع، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء نحو: من رأيت، ومن رآك؟ (49).

وما جاء في قراءة أهل الكوفة " ثُمَّ لَيَقْطَعُ" فقبيح عندنا (50)، وكذلك جعل قراءة " وما ودعك ربك وما قلى" شاذاً (51) وما جاء في ذلك قوله: " فامّا التقاؤهما -يعني الهمزتين - على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحناً وذلك نحو: قرأ أبوك: " والسفهاء ألا" و" يمسك السماء أن تقع على الأرض" و" أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين فهذا كله جائز عندنا على ضعفه (52).

ثانياً: الشاذ في القياس عند ابن جني :-

قال ابن الانباري في جدله بأن القياس: " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" ، وقال: " وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه" كما قيل: " إنما النحو قياس يتبع" (53). ولهذا قيل في حده: " أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

وقال ابن الانباري في أصوله: (أعلم أن انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، فمن انكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء انكره لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أننا اجمعنا على إنه إذا قال العربي: (كتب زيد)



فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمّى يصحّ منه الكتابة، نحو: "عمرو" و"بشر" و"ازدشير"، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريقة النقل محال" (54).

والقياس على ثلاثة أنواع:

1-قياس العلة: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل مثل: حمل نائب الفاعل بعلّة الإسناد (55).

2-قياس الشبه: وهو أن يحمل الأصل على الفرع بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل كإعراب المضارع، ولشبهة الاسم من أوجه (56).

3-قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة (57). كأن تعلّل بناء (ليس)، لأنها فعل جامد، وهو ليس بحجّة عند الأكثرين.

وأما أركانه فهي أربعة: (المقيس عليه، المقيس، الحكم، العلة الجامعة).

وقد تعرض ابن جني للقياس الشاذ في أبواب مختلفة منها: ما يسمّيه أغلاط العرب، ومنه قولهم: مصائب وهذا ممّا لا ينبغي همزة في وجه من القياس. وقياسه: مصابوب ونحوه: منائر ومزائر، وقال: أمّا الأبدال على غير قياس فقط لهم: قرئت واخطيت وتوضيت (58).

ومنها ما يسمّيه بالتنبيه على الأصل، إذ قال: "ومن ذلك ما يخرج تنبيه على أصل بابه نحو: استحوذ واعيلت المرأة... ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم عليته وإنما خرج تنبيهها وتصرفاً واتساعاً" (59). وقال أيضاً: (ان ضيئون انما صح وخرج على الصحة تنبيهاً على أن أصل سيّد وميّت: تسود وميوت. وكذلك (عوية) خرجت سالمة ليعلم بذلك إن أصل (ليه: لويه). وكذلك أجازوا تصحيح نحو اسبيود، وجدبول إرادة للتنبيه على أن التحقير، والتكسير في هذا النحو من مثل من قبيل واحد (60).

ومنها ما يسمّيه: (أن يكون في معنى ما لا بدّ منه ومثاله أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفاً أنها متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعريّ الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهةً على أصل بابه، وكذلك يسقط عنك بالاعتراض بصحة الواو والياء في عور وصيد بانهما في معنى لا بدّ فيه من صحة الواو والياء وهم اعور واصيد. وكذلك صحت في نحو: - اعتنونا وازدوجوا لما كان في معنى ما لا بدّ فيه من صحتها وهو تعاونوا وتزاجوا (61).

وقال: فأما قولهم: "ما اشرّ سواده وبياضه وعوره وحوله ما لا بدّ منه" (62). وكذلك اعتنونا واعتوروا واهتوشوا واجتوروا؛ لأنه في معنى ما لا بدّ منه من صحته لسكون ما قبله وهو تعاونوا وتعاوروا وتهاوشوا وتجاوروا فجعل التصحيح إمارة للمعنى (63).

ومنها ما تعرض في باب ورود الوفاق مع وجود الخلاف، إذ أشار إلى أمثلة شاذة في القياس وإن كانت مطردة في الاستعمال مثل: وسرحت الماشية وسرحتها، وزاد الشيء، وزدته، وذرا الشيء وذروته: طيّرته، وخسف المكان، وخسفه الله، ودلع لسانه ودلّعه، وهاج القوم، وهجتهم، وطاخ الرجل وطخته بالقبيح - في معنى اطحته، ووفر الشيء ووفرته، وقال الأصمعي: رفع البعير ورفّعه في السير المرفوع - وقالوا: نفى الشيء ونفيته، أي أبعدته، قال القطامي: "فأصبح جاراكم قتيلاً ونافياً"



ونحوه نكرت البئر ونكرتها، أيّ امتلأت ماءها، ونزفت ونزفتها⁽⁶⁴⁾.

ثم يعطي رأيه واصفاً هذه الأمثلة بقوله: "فهذا ككله شاذ عن القياس وإن كان مطرداً في الاستعمال، إلا أنه له عندي وجهاً لأجله جاز، وهو إن كل فاعل غير القديم سبحانه فإتما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه، فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان معاناً مُقدراً صار كأن فعله لغيره"⁽⁶⁵⁾.

ومن الأقيسة الشاذة التي تتعرض إليها ابن جني (حذف الحروف)، إذ قال: "وكلا ذنيك ليس بقياس، لما سنذكره أخبرنا أبو علي (رحمه الله) قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بقياس. قال: وذلك إن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به"⁽⁶⁶⁾.

ثم يعقب على ذلك بقوله: "وتفسير قوله: "إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار" هو إنك إذا قلت: ما قام زيد فقد اغنت (ما) عن (أنفي)، وهي جميلة فعل وفاعل، وإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فقد نابت (إلا) عن (استثنى) وهي فعل وفاعل. وإذا قلت قام زيد وعمرو، فقد نابت الواو عن (أعطف). وإذا قلت: ليت لي مالاً، فقد نابت (ليت) عن (اتمنى). وإذا قلت: هل قام أخوك؟ فقد نابت (هل) عن (استفهم). وإذا قلت: ليس زيد بقائم، فقد نابت الباء عن (حقاً)، و (البته) و (غير ذي شك) وإذا قلت: (فيما نقضهم ميثاقهم) فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقاً أيقيناً، وإذا قلت: أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشراً له، وملاحقة يدي له. وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (من) عن البعض، أيّ أكلت بعض الطعام. وكذلك بقية ما لم نسمة. فإذا كانت هذه الحروف نواب عن أكثر منها في الجمل، وغيرها لم يجز من بعد أن تتخرق عليها، فتنتهكها وتجحف بها"⁽⁶⁷⁾.

ثالثاً: النادر في السماع عند ابن جني (ت 392هـ):

نشأت المصطلحات النحوية نشأة أصلية، لاعتمادها على كلام العرب الفصيح المنطوق المتداول، وجاءت كتب النحو مشبعة بالأحكام النوعية والكمية، كـ (القليل) الشاذ، الكثير، الشائع، الغالب، النادر..... الخ)، وقد وجدت هذه الأحكام نتيجة لظروف متعددة، منها: ما يتصل بجمع اللغة، أو تحديد البيئة الزمنية، أو البيئية المكانية مما يؤثر في درجة قبول اللغة وفصاحتها، ومنها ما يتصل بطريقة النحوي، ومنهجه في استقراء كلام العرب، إذ إنه قد تجتمع لغتان فتكون الضعيفة فيهما هي الضعيفة في نفسه، الشاذة عن قياسه⁽⁶⁸⁾، وقد كان لاختلاف النحاة أثر بالغ في تباين الأحكام النحوية المطلقة على مسألة واحدة من ناحية، وجمع اللغة من ناحية ثانية.

وقد وصفوا علماء اللغة الألفاظ اللغوية بصفات مختلفة فاستعملوا مصطلحات، نحو: (غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً) ورددوا في آثارهم مصطلحات أخرى اختلطت مفاهيمها لديهم، وتشعبت الآراء حولها فقالوا: هذا لفظ شاذ، وهذا فصيح، وهذا غريب⁽⁶⁹⁾.

وكان ابن جني أحد علماء اللغة والنحو الأفاضل الذي كانت لديه في كتابه (الخصائص) نظرات حاذقة، وعميقة في تصنيف الكلام العربي المسموع على مستويات متنوعة، فمرة: يصفه بالمطرد، ومرة بالشاذ، ومرة بالفاقد وأما وصف الندرة فلم تأت باسمها الصريح وإنه وصفها بألفاظ مختلفة منها (القلة، والمفرد، والضعف، والغرابية).



ويظهر للمتتبع في استعمالات الألفاظ الدالة على الندرة عند ابن جني ، أنه نظر لها من ثلاثة مستويات:

(1) النادر في السماع.

(2) النادر في القياس.

(3) النادر في التعرّض والمعالجة.

المستوى الأول: النادر في السماع:-

تعرّض ابن جني في كتابه (الخصائص) إلى نماذج متنوعة من المسموعات النادرة أو القليلة أو الغريبة وقد صنّفها، وبيّن مقدار مقبوليتها في تأصيل القواعد النحوية، وبيان القيمة المعرفية بوصفها مرجعية للقياس النحوي، ومن تلك النماذج ما جاء في باب (في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره)، إذ قال: "وذلك ما جاء به ابن أحمر في تلك الطرق المحفوظة عنه ، قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنّه ذكر حروفاً من الغريب، فقال: لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي، منها الجبر، وهو الملك وإنما سُمّي بذلك – أظنّ – لأنّه يجبر بجوده ،وهو قوله:

وأنعم صباحاً أيّها الجبر

أسلم براووق خُبيت به

ومنه بقوله: (كاس رتونه، أيّ دائمة ،وذلك:-.

كأس رنونةً وطرف طمر

بنّت عليه الملك أطنابها

ومنها الديدبون، وهو قوله:-.

نات الصبا وتنوزع الفخر

خلّو طريق الديدبون وقد

ومنها ما ربة اي لؤلؤية، لونها لون اللؤلؤ:

كما حنينك أم أنت والذكر

جنّة قلوصى إلى بابوسها جزى

ومنها الرُبّان وهو العيش ومن قوله:

وأنت من أفنائه مقنفر (70)

وإنّما العيش برّبانه

ومن النماذج الأخرى ما جاء في باب (ما يرد عن العربي مخالفاً للجمهور) فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ،وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنّه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإنّ الأولى في ذلك أن يحسن الظنّ به ولا يحمل على فساده. فإن لم يكن القياس مسوّغاً له كرفع المفعول، وجر الفاعل ،ورفع المضاف إليه فينبغي أن يرد وذلك ؛لأنّه جاء مخالفاً للقياس ،والسماع فلم له يبق له عصمة تضيفه و لا مسكة تجمع شعاعه (71). ومثاله في قوله:

وجادت بكفي كان من أرمى البشر

أيّ يكفي رجل أو إنسان كان أرمى البشر فقد روى غير هذه الرواية "بكفي كان من أرمى البشر" بفتح ميم (من) أيّ: بكفي من هو أرمى البشر وكان على هذه زائدة ولو لم تكن فيه إلا هذه الرواية لما جاز القياس عليه لفروده وشذوذه مما عليه عقد هذا الموضع ألا تراك لا تقول: مررتُ بوجهه حسن (72) .



ومن النماذج السماعية النادرة الأخرى التي أفرد لها ابن جني باباً خاصاً سمّاه (تعارض السماع والقياس)، إذ قال: "وأما ضعف الشيء في القياس، وقلّته في الاستعمال، فمرذول مطرّح غير أنّه قد يجيء منه الشيء إلا أنّه قليل، وذلك نحو ما أنشدّه أبو زيد من قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

قالوا أراد: (اضرب عنك) فتحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف في على ما أذكره لك ذلك أنّ الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق والتسديد، وهذا ما يليق به الإطناب والإسهاب، وينتقي منه الإيجاز والاختصار ففي حذف هذا النون نقض الغرض ومثل امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو: الذي ضرب زيد ألا ترى أنّه امتنع أن تقول: الذي ضربت نفسه زيد على أنّ (نفسه توكيد للهاء المحذوفة من الصلة). ومما ضعّف في القياس، والاستعمال جميعاً بيت الكتاب:-

له زجل كأنّه صوت حاد إذ طلب الوسيلة أو زمير

فقوله: "كأنّه" -بحذف الواو وتبيقة الضمة- ضعيف في القياس قليل في الاستعمال (73).

ومن النماذج السماعية النادرة الأخرى ما أفرد له باباً سمّاه (في أنّ سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجهه)، إذ قال: "هذا باب ظاهرة التدافع، وهو مع استغرابه صحيح واقع، وذلك نحو قولهم: القود، والحوكة، والخونة، وروع، حول، وعور، وعوز، ولوز، وشول، قال:

شاولٍ مثل شلولٍ شلّ شلّ شول

وتلخيص هذه الجملة إنّ كل واحد من هذه الأمثلة قد جاء مجيئاً مثله مقتضي للاعلال، وهو مع ذلك مصحح، وذلكم أنّه قد تحركت عينه، وهي معتلة، وقبلها فتحة، وهذا يوجب قلبها ألفاً، كباب، ودار، وعاب، وناب، ويوم راح، وكبش صافٍ، إلا سبب صحته، طريف، وذلك أنّهم شبهوا حركة العين السابقة لها بحرف اللين التابع لها فكان فعلاً فعّال، وكان فعلاً فاعيل (74).

ومن النماذج النادرة الأخرى ما سمّاه ابن جني (تجاوز الأحوال)، إذ وصفه بأنّه غريب، وذلك أنّهم لتجاوز الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفاً ما لم يقع فيه من الفعل، وإنّما وقع فيما يليه نحو قولهم: أحسنت إليه إذ أطاعني، وأنت لم تحسنت إليه في أول وقت الطاعة، وإنّما أحسنت إليه في ثاني ذلك، ألا ترى أنّ الإحسان مسبب عن الطاعة، وهي كالعلة له، ولا بدّ من التقدّم وقت السبب على وقت المسبب، كما لا بدّ من ذلك مع العلة، لكنه لما تقارب الزمانان وتجاوزت الحالات في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان، صار كأنّهما إنّما وقعا في زمان واحد. ودليل ذلك أنّ (لما) من قولك: لما أطاعني أحسنت إليه، إنّما هي منصوبة بالإحسان وظرف له، ومثله: لما شكرني زرتّه، ولما استكفاني كفيته، وزرتّه إذا استزارني، وأثّبت عليه حين أعطاني، وإذا اتّيته رحب بي، وكلّما استنصرته نصرني (75).

وخلاصة رأي ابن جني في النقلة والمسموعات المفردة والنادرة:-

1. العربي الفصيح إذ انتقل لسانه من لغة إلى أخرى فصيحة وجب ان يؤخذ بلغته الجديدة، فإن انتقل لسانه إلى لغة فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى.



2. وإذا سُمِعَ من العربي الفصيح شيء لم يسمع من غيره، فإن كان هذا الفصيح ثقة، ولم يخالف القياس أخذ به، وإن ورد منه شيء ياباه القياس فلا يفتتح بقبوله من الواحد ولا من العدة القليلة.
3. إذا سُمِعَ من العربي ما هو مخالف للجمهور يُنظر في الناقل فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا الذي انفرد به، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس يقبل منه، فإن لم يكن القياس مسوّغاً له رُدَّ.
4. إذا كان المسموع فرداً لا نظير له مع أطباق العرب على النطق به فهذا يقبل، ويُحتج به، ويقاس عليه إجماعاً مثل النسب إلى فعولة فلم يرد إلاّ شذوذة شنيء.
5. إذا ارتكب الشاعر ضرورات قبيحة في الفصول، ونحوها فليس معنى ذلك الدلالة على ضعف لغته وقصور فصاحته. (76)

رابعاً : النادر في القياس عند ابن جني:-

تعرّض ابن جني في كتابه (الخصائص) إلى نماذج سماعية نادرة أو قليلة، إذ ذهب إلى جواز القياس عليها وإن قلت، ومن ذلك ما جاء في باب (في جواز القياس على ما يقلّ ورفضه فيما هو أكثر منه، جاء ذلك بقوله: " هذا باب ظاهر - إلى أن تعرف صورته- ظاهر التناقض، إلاّ أنّه مع تأملّه صحيح، وذلك أن يقلّ الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه، إلاّ أنّه ليس بقياس. الأول قولهم في النسب إلى شذوذة: شنيء، فلك - من بعد- أن تقول في الإضافة إلى قنوبة: قنبي، وإلى ركوبة: ركي، وإلى حلوبة: حلبي. وذلك أنّهم أجروا فعولة مجرى فعلية لمشابتها أيّاه من عدة أوجه: أحدها : إنّ كل واحدة من فعولة وفعلية ثلاثي، ثمّ إنّ ثالث كل واحد منهما حرف يجري صاحبه، ... ومنها إنّ كل واحدة من فعولة، وفعلية تاء التأنيث (77) .

وأما ما هو أكثر من باب (شنيء)، ولا يجوز القياس؛ لأنّه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف: ثقيفي، وفي قریش: قرشي، وفي سليم: سلمي. فهذا وإن كان أكثر من شنيء فإنّه عند سيبويه ضعيف في القياس. فلا يجيز على هذا في سعيد: سعدي، ولا في كريم: كرمي (78) .

ومن النماذج السماعية النادرة التي وصفها باللطافة، والغرابية في إجازة القياس ما جاء في باب " مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحرف، إذ قال " ومن ذلك عندي أنّ حرفي العلة : الياء والواو قد صحّا في بعض المواضع للحركة بعدها، كما يصحان لوقوع حرف السين ساكناً بعدها. وذلك نحو القود والحوكة، والخونة والغيب والصيد وحول و روع و" إنّ بيوتنا عورة " [الاحزاب: 13] فيمن قرأ كذلك فجرت الواو والياء هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما، نحو القواد، والحوكة، والخوانة، والغياب، والصيد، وحويل، ورويع، وإنّ بيوتنا عورة.

وكذلك ما صحّ من نحو قولهم: هَيَّوْ الرجل من الهيئة، هو جار مجرى صحة هَيَّوْ لو قيل. فاعرف ذلك مذهباً في صحّة ما صحّ من هذا النحو لطيفاً غريباً" (79) .

خامساً : النادر في التعرّض والمعالجة عند ابن جني :-

يُقصد بها المسائل اللغوية، والنحوية التي يُندر النظر فيها، والتعرّض لها من حيث معالجتها، والخوض في تفاصيلها، وقد جاءت هذه المسائل في كتاب (الخصائص) لابن جني في أبواب متفرقة، منها ما ورد في باب (الاشتقاق الأكبر) وفي ذلك يقول: " هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابها، غير أنّ أبا علي- رحمه الله كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكنه مع هذا لم يسمّه، وإنّما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلّل به. وإنّما هذا التنقيب لنا نحن: وستراه فتعلم أنّه لقب مستحسن. وذلك أنّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير" (80) والاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتقعد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنىً واحداً تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه،



وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصفة، والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد . ومن ذلك:-

أصل الكلام، والقول وما يجيء من تقليب تراكيبيهما، نحو (ك ل م) (م ك ل) (ل م ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ل ق) (ل ق و) (و ق ل) (ل ق و)، وهذا اعوص مذهباً، وأحزن مضطرباً. وذلك إننا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة (81).

ومنها ما ورد في تقليب (ج ب ر) فهي -أين وقعت- للقوة والشدة. منها (جبرت العظم، والفقير)، إذ قوّيتهما وشددت منهما، والجبرة: الملك لقوته وتقويته لغيره. ومنها (رجل مجرب)، إذ جرّسته الأمور ونجّذته، فقوين منته، واستدّت شكيمته. ومنه الجراب؛ لأنّه يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشيء وروعي اشتد وقوي، وإذا أغفل وأهمل تساقط و رذي. ومنها (الأبجر والبحرة) وهو القوي السرّة، وكذلك البرج لقوته في نفسه، وقوة ما يليه، وكذلك رجبت الرجل إذا عظمت وقويت أمره (82). ومنها ما ورد في تراكيب (ق س و) (ق و س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع. ومنها (القسوة) وهي شدة القلب، واجتماعه، ومنه (القوس) لشدّتها واجتماع طرفيها، ومنها (الوقس) لابتداء الجرب، وذلك؛ لأنّه يجمع الجلد ويقبله، ومنها (الوسق) لذلك لاجتماعه وشدّته، ومنها (السوق) وذلك؛ لأنّه استحثاث، وجمعاً للمسوّق بعضه إلى بعض (83). ومن النماذج النادرة التعرّض الأخرى ما سمّاه ابن جني باب (تصاقب الألفاظ بتصاقب المعاني) وفيه يقول: "هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به. وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلاً مسهواً عنه. وهو على أضرب: منها ما اقترب الأصلين الثلاثين، كضباط وضبطار، ولوقة وألوقه، ورخو و رخورد، وبنجوج وأنجوج، ومنها اقتراب الأصلين ثلاثياً أحدهما، ورباعياً صاحبه، أو رباعياً أحدهما، وخماسياً صاحبه، كدمث ودمثر، وسبط وسبطر، ولؤلؤ ولأل، والضبطي والضبطري، ومنه قوله :

"قد دردت والشيخ درديس"

ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في تقليب الأصول، نحو: (ك ل م) و (ك م ل) و (م ل ك) و (ل ك م) ونحو ذلك، وهذا كلّه والحروف واحدة غير متجاوزة، لكن من وراء هذا ضرب غيره، وهو إن تتقارب الحروف لتتقارب المعاني، وهذا باب واسع، من ذلك قول الله سبحانه: "ألم تر أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزّهم أزّاً" [مريم: 83] أيّ تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزّاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين" (84).

ومن النماذج النادرة التعرّض، والمعالجة ما سمّاه ابن جني (باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد)، وفي ذلك يقول:- "هذا موضع قلّما وقع تفصيله، وهو معنى يجب أن يُنبّه عليه، ويُحرّر القول فيه، من ذلك قولهم في ضمة الدال من قولك: ما رأيته مذ اليوم؛ لأنّهم يقولون في ذلك: إنهم لمّا حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها، لكنهم ضمّوها؛ لأنّ أصل الضمّ في منذ. (وهو) هكذا لعمرى، لكنه الأصل الأقرب، ألا ترى أنّ أوّل حال هذه الدال أنّ تكون ساكنة، وإنّها ضُمّت لالتقاء الساكنين اتباعاً لضمة الميم. فهذا على الحقيقة هو الأصل الأوّل، فأما ضمّ الدال (مُنذ) فإنّما هو في الرتبة بعد سكونها الأوّل المقدّر" (85).

ومن النماذج الأخرى، قولهم: بعثت، وقلت، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد، ألا ترى أنّ أصلهما فعل بفتح العين: بَيَعَ وقَوْل، ثم نقلا من فَعَلَ إلى فَعَلَ وقَعَلَ، ثم قُلِبَت الواو والياء في فعلت ألفاً،



فالتقى ساكنان: العين المعتلة المقلوبة ألفاً، ولام الفعل، فحذفت العين لالتقاءهما، فصار التقدير: قلت، وبعت، ثم نُقلت الضمة والكسرة إلى الفاء؛ لأنَّ أصلهما قبل القلب فعُلت وفُعِلت، فصارا بعت وقلت⁽⁸⁶⁾ ومن ذلك أيضاً، قولهم في مطايا وعطايا: إنَّهما لما أصارتهما الصنعة إلى (مطاءاً، وعطاءاً) أبدلوا الهمزة على أصل ما في الواحد (من اللام)، وهو الياء في مطيئة وعطيئة، ولعمري إنَّ لاميها ياءان، إلا أنَّك تعلم أنَّ أصل هاتين الياءين واوان، كأنَّهما (في الأصل) مطيوة وعطيوة؛ لأنَّهما من مطوت، وعطوت، أفلا تراك لم تراجع أصل الياء فيهما، وإنَّما لاحظت ما معك في مطيئة وعطيئة من الياء، دون أصلهما الذي هو الواو⁽⁸⁷⁾

سادساً : نتائج البحث:

لقد وقف ابن جني في كتابه (الخصائص) ممّضا يروى من كلام العرب موقف أسلافه من البصريين فلا يأخذ بالشاذ، ولا النادر ولا يقيس عليه- على وجه العموم، وهو ينظر في ذلك من ناحيتين:-

أ- المسموع.

ب- الناقل.

وهو يرد ما ينقله العربي الفصيح إلى المسموع فإن لم يتفق مع الكثرة الغالبة طرحه أو وقف موقفاً خاصاً تمليه عليه طبيعة الناقل، وطبيعة المنقول. وهذان الأصلان يمتزجان حتى يكاد يكونان أمراً واحداً فإن (الناقل) هو الذي يحمل (المسموع) فهو يتكلم (في العربي الفصيح ينتقل لسانه) فإن (انتقل من لغة إلى أخرى فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها حتى كأنه لم يزل من أهلها) (88).

وهو يرد أيضاً ما يقوله العربي الفصيح إلى المسموع، ولا يعتمد على قوله وحده. وإن سمع من العربي الفصيح شيء لم يسمع من غيره أو ما يسمّى (المسموع المفرد) نحو ما أتى به (ابن أحمر الباهلي) كالجبر وهو الملك والديبون والمأنوسة وهي النار وغيرها" فالقول في هذه الكلم المقدم ذكرهما وجوب قبولها وذلك لما يثبت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر" (89).

" ولكن لو جاء شيء من ذلك ظنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردوداً غير مُتَقَبَّل" (90).

فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لا يُتَنَع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة إلا أن يكثر من ينطق به منهم⁽⁹¹⁾، وفي ذلك خلاصة لموقفه من الشاذ، والناذر من كلام العرب، والقياس عليه.

وكان لابن جني وقفات متوزعة على أبواب مختلفة في كتاب (الخصائص) عالج فيها وتعرّض لموضوعات نادرة، منها: الاشتقاق الأكبر، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، ومراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد.

هوامش البحث:

1. تاج اللغة وصحح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ج2، مادة شذذ.

2. لسان العرب، ابن منظور، ج3، مادة (ش ذ ذ).



3. القاموس المحيط: 354.
4. التعريفات : 24.
5. صدر البيت لرؤية في ديوانه : 125.
6. ينظر : الخصائص ، ابن جني ، 108/1.
7. كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، 3: 1773، 1774.
8. معجم المقاييس في اللغة ، احمد بن فارس : 1019.
9. الصحاح، الجوهري، 2: 825.
10. ينظر: المحكم والمحيط الاعظم ، ابن سيده، مادة ندر، لسان العرب، ابن منظور، مادة (ندر) ، تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، مادة (ندر).
11. ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماح والقياس، محمود سليمان مصلح حمد، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت (كلية الآداب والعلوم الانسانية) ، 2016، 8
12. ينظر: دستور العلماء: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، الاحمد نكري باب النون مع الالف ، ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس: 8.
13. الكليات، الكفوي: 529.
14. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد عيادة ابراهيم : 529.
15. معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير البدي : 219.
16. المزهر في علوم اللغة ، السيوطي، 1: 234.
17. ينظر: ظاهرة في النحو العربي بين السماع والقياس : 10.
18. الخصائص : 109/1.
19. المصدر نفسه: 109/1.
20. المصدر نفسه: 109/1.
21. ينظر: الممتع، لابن منظور ، 2: 479، 483.
22. ينظر: الخصائص 199/1، 125، 177.
23. الخصائص : 110/1.
24. ينظر: الكتاب ، سيوييه، 4: 349، والممتع ، 2: 461.



25. ينظر: الكتاب، 4: 348.
26. ينظر : خزانة الادب ، البغدادي، 2: 349.
27. الخصائص : 1/ 110-110.
28. ينظر: المصطلحات اللغوية عند ابن جني في كتابه الخصائص، عليوان ليلي، حماني نجمة، الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2013: 39.
29. لمع الأدلة في اصول النحو، ابي البركات الانباري، 86، 87.
30. الاقتراح في علم اصول النحو: 24.
31. ابن جني النحوي: 147.
32. ينظر :المنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص، رسالة ماجستير، جنات زيادي، الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2018: 32.
33. الخصائص: 313/2، وينظر :ابن جني ناقداً لغوياً، د. اسراء عريبي الدوري: 28
34. المصدر نفسه: 311.
35. ينظر: الخصائص : 2/ 311-312، المنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص: 33.
36. الخصائص : 311/2
37. ينظر: الخصائص : 2/ 312، المنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص: 33.
38. الخصائص: 2/ 314.
39. المصدر نفسه : 2/ 314.
40. المصدر نفسه: 2/ 315-316.
41. ينظر :الخصائص : 2: 496-497.
42. المصدر نفسه: 2/ 696.
43. الخصائص : 5362-5371.
44. المصدر نفسه: 1/ 191.
45. الاقتراح في علم اصول النحو، السيوطي: 24.
46. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني: 138، وينظر: البغداديون من النحاة في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الانصاري، رسالة ماجستير، مبروكة ليحيو، ومريم هاني/ الجزائر/ كلية الآداب واللغات، 2019: 43.



47. ينظر: البغداديون من النحاة في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الانصاري: 43.
48. ينظر: الخصائص: 72، وابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي: 128.
49. ينظر: الخصائص: 94/1.
50. ينظر: المصدر نفسه: 330/2.
51. ينظر: المصدر نفسه: 99/1.
52. المصدر نفسه: 143/3.
53. صدر البيت للكسائي، انبأ الرواة، للقفطي، 2/ 267.
54. ينظر: الاقتراح في علم اصول النحو: 59، 60.
55. لمع الادلة في اصول النحو: 105.
56. المصدر نفسه: 107.
57. المصدر نفسه: 110.
58. الخصائص: 152/1.
59. المصدر نفسه: 143/1.
60. الخصائص: 155/1.
61. المصدر نفسه: 148-147/1.
62. المصدر نفسه: 169/1.
63. التصريف الملوكي، ابن جني: 19.
64. الخصائص: 447/2.
65. الخصائص: 447/2.
66. المصدر نفسه: 2: 487.
67. المصدر نفسه: 2/ 488.
68. ينظر: الاستعمال اللغوي القبيح عند المبرد دراسة في كتابه (المقتضب)، عطية محمد سليم، مؤتمر دولي لوحدة الدراسات الانسانية بعنوان (المبرد الازدي وجهوده وآثاره اللغوية الادبية، 2014: 3، ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس: 17.



69. ينظر: النادر اللغوي في الابنية الصرفية مفهوم ووصف، نهاد فليح، مجلة المستنصرية، العدد (17): 155، وظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس: 18.
70. الخصائص: 321-322 / 2.
71. ينظر: الخصائص : 301/1.
72. ينظر: المصدر نفسه: 367/2.
73. المصدر نفسه: 129-128/1.
74. الخصائص: 667/3.
75. ينظر: المصدر نفسه: 783/3.
76. ينظر: ابن جني النحوي، 137.
77. الخصائص: 121/1.
78. المصدر نفسه: 121/1.
79. الخصائص: 519-518/2.
80. المصدر نفسه: 395/2.
81. ينظر: المصدر نفسه: 395/2.
82. ينظر: المصدر نفسه: 396/2.
83. ينظر: الخصائص: 397/2.
84. المصدر نفسه: 403/2.
85. المصدر نفسه: 533 / 2.
86. ينظر: الخصائص: 534/2.
87. ينظر: المصدر نفسه: 534/2.
88. ينظر: الخصائص: 12/2، وابن جني النحوي: 134-135.
89. الخصائص: 24-21/2، وينظر ابن جني النحوي: 135.
90. الخصائص: 35/2، وينظر ابن جني النحوي: 135.
91. ينظر: الخصائص: 25 / 2، وينظر: ابن جني النحوي: 135.



مصادر البحث ومراجعته:-

- (1) التعريفات، علي ابن محمد الشريف الجرجاني (816هـ)، تحقيق:- محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.
- (2) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق:- عبد السلام هارون، الخانجي- القاهرة، ط4، 1997م.
- (3) الخصائص، ابي الفتح عثمان ابن جني (392هـ)، تحقيق:- محمد علي النجا، عالم الكتب- بيروت، ط1، 2012.
- (4) دستور العلماء وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي عبد الرسول الانكري، دار الكتب العلمية- لبنان، ط1، 2000م.
- (5) 14-ديوان رؤية ابن العجاج، تحقيق:- وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت.
- (6) ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس، رسالة ماجستير، محمد سليمان مصلح حمد، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2016م.
- (7) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، تحقيق:- محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م.
- (8) الكليات، ايوب بن موسى الكفوي (1094هـ)، تحقيق:- عدنان درويش محمد العصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- (9) لسان العرب، ابن منظور الانصاري (711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ.
- (10) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، د. محمود حسيني محمود، دار عمار- مؤسسة الرسالة.
- (11) ابن جني النحوي، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان- الاردن، ط2، 2009م.
- (12) المزهر في علوم اللغة وانواعها، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق:- محمد جاد المولى، محمد ابو الفضل ابراهيم، علي محمد البنجاوي، المكتبة العصرية.
- (13) المصطلحات اللغوية عند ابن جني في كتابه الخصائص، رسالة ماجستير، عليوان ليلي، حماني نجمة، الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2013م.
- (14) معجم العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق:- عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2003م.
- (15) معجم المقاييس في اللغة، احمد بن فارس بن زكريا 395هـ، تحقيق:- عبد السلام هارون، دار الفكر – بيروت، 1979م.
- (16) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان، ط1، 1985م.
- (17) معجم المصطلحات النحوية والصرف والعروض والقافية، محمد عبادة ابراهيم، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2011م.
- (18) الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق:- فخر الدين قباوة، دار المعرفة- بيروت، 1987م.
- (19) المنهج النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص، رسالة ماجستير، جنات زيادي، الجزائر، جامعة العربي ابن مهدي 2018م.



- (20) المحكم والمحيط الاعظم، ابن سيدا، تحقيق:- دكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، 2000م.
- (21) النادر اللغوي في الابنية الصرفية مفهوم ووصف، نهاد فليح، مجلة آداب المستنصرية، بغداد- العراق، العدد(17).
- (22) ابن جني ناقداً لغوياً، د. اسراء عريبي الدوري، دار اسامة، عمان- الاردن، ط1، 2011.
- (23) البغداديون من النحاة في كتاب (مغني اللبيب لابن هشام الانصاري) رسالة ماجستير مبروكة ليحيو، مريم حاني، الجزائر، كلية الآداب واللغات 2019م.
- (24) الكتاب، عمرو بن عثمان ابو بشر الملقب بـ"سيبويه"، (180هـ)، تحقيق:- عبد السلام هارون، الخانجي – القاهرة، ط3، 1988م.
- (25) الاستعمال اللغوي القبيح عند المبرد، دراسة في كتابه "المقتضب" د. اسامة محمد سليم، جامعة آل البيت، مؤتمر دولي لوحدة للدراسات الانسانية بعنوان "المبرد الارزدي"، 2014م.
- (26) الاغراب في جدل الاغراب ولمع الادلة في اصول النحو، ابن بركات الانباري، تحقيق سعيد الافغاني، دار الفكر 1972م.
- (27) الاقتراح في علم اصول النحو، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين العطية، دار البيروت – دمشق، ط2، 2006م.
- (28) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق:- محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية- بيروت.
- (29) تاج اللغة وصحاح العربية، ابو نصر اسماعيل ابن حماد الجوهري (393هـ)، تحقيق:- احمد عبد الغفور، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1987م.
- (30) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد ابن محمد ابن عبد الرزاق الزبيدي، تحقيق:- علي شيري، دار الفكر – بيروت.
- (31) التصريف الملوكي، ابي الفتح عثمان ابن جني (392هـ)، تحقيق:- محمد سعيد ابن مصطفى النعمان الحموي، التحدث الصناعية – مصر، ط1.